رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الشيخ د. أحمد الناصر ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بحضور 18 نائبا في مكتب المجلس أمس

الغانم و18 نائباً بحثوا مع الناصر والعقيل التركيبة السكانية ومخالفي «الإقامة»

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس وزير الخارجية الشيخ د. أحمد الناصر ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بحضور 18 نائبا. لبحث قضية التركيبة السكانية ومخالفي قانون الإقامة. وعقد الاجتماع النيابي مع وزيري الخارجية والشؤون بحضور أمين سر مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي ومراقب المجلس نايف المرداس والنواب محمد الدلال ود.خليل عبدالله وخالد الشطي وعدنان عبدالصمد وعبدالوهاب البابطين وعبدالله فهاد ويوسف الفضالة وبدر الملا وعبدالله الكندري وخليل الصالح وسعدون حماد ورياض العدساني واحمد الفضل ود.محمد الحويلة وعمر الطبطبائي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

الرئيس الغانم والشيخ د.أحمد الناصر ومريم العقيل

تعديل على قانون الإيجارات

5 نواب يقدمون مقترحاً بقانون يحمي المستأجر من الطرد ويضمن حق المؤجر

عبدالله الكندري

عبدالله فهاد

عبدالوهاب البابطين

د. بدر الملا

يوسف الفضالة

أعلن النائب عبدالله الكندري عن تقدمه مع 4 نواب هم عبدالله فهاد وعبدالوهاب البابطين ود.بدر الملا ويوسف الفضالة باقتراح بقانون لتعديل القانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجارات العقارات والقوانين المعدلة له، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية.

ونص مقترح القانون في المادة الأولى على أنه تضاف إلى المرسوم بقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجارات العقارات المشار إليه مادتان جديدتان برقمي 26 مكرر (د) و26 مكرر (هـ). وتنص المادة 26 مكرر (د) على أنه في الأحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها مصلحة البلاد، لا يقضي بإخلاء العين المؤجرة إذا تخلف المستأجر عن سداد الأجرة المستحقة خلال فترة التعطيل أو وقف العمل، ويجوز للمؤجر طلب الأجرة عن تلك الفترة باستصدار أمر أداء وفقا لأحكام المادة 26 مكرر من هذا القانون. كما تنص المادة 26 مكرر (هـ) على أنه تسري أحكام هذا القانون على الدعوى التي ترفع بعد صدوره ونشره بالجريدة الرسمية. وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى أنه صدر المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات والتعديل اللاحق له بالمرسوم بالقانون رقم 9 لسنة 1994 ومنذ صدوره وحتى الآن طرأت بعض المتغيرات في أزمة الصحة التي تمر بها البلاد من تؤثر على المستأجرين والمؤجرين اقتصاديا واجتماعيا مما ينعكس آثارها على العلاقة الإيجارية، مما دعا إلى إدخال بعض التعديلات على أحكام المرسوم بالقانون المشار إليه لمواجهة الأوضاع التي استجدت خلال هذه الفترة.

وقالت: مما لا شك فيه أن تعطيل أو وقف العمل في مرافق الدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها مصلحة البلاد يؤدي في غالب الأحيان إلى توقف مصدر دخل الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية مما يحول دون التمكن من سداد الأجرة المستحقة بسبب ذلك الظرف الطارئ وغير الاعتيادي، وأن الحكم بإخلاء كل من لم يسدد الأجرة في تلك الظروف ينذر بكارثة اجتماعية وأمنية تصيب الدولة بمزيد من الصعوبات التي تواجهها بسبب اتخاذ قرار التعطيل أو الوقف، وعليه أي هذا التعديل لحماية السلم والأمن العام وحماية للمستأجر الذي حالت الظروف القاهرة دون سداد الأجرة المستحقة، ودون الإخلال بحق المؤجر بتلك الأجرة كونها مقابلا لانتفاع المستأجر بالعين.

الشطي لفتح المساجد لإحياء الليالي العشر وفق الشروط الصحية

خالد الشطي

قدم النائب خالد الشطي اقتراحا برغبة جاء فيه: حتى لا تفقد بيوت الله روادها وتتعطل جماعات الداعين المتضرعين وتضيع على المؤمنين أعظم ساعات التماس الرحمة الإلهية وأوثق مظان الإجابة، أي ليالي القدر المباركة، التي تشرع فيها أبواب السماء وتتحقق الآمال ويكون الرجاء بدفع البلاء وصرف الوباء، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أن تسمح وزارة الداخلية للراغبين في المشاركة بإحياء ليالي القدر في المساجد، وفق الشروط والإرشادات التي تعدها وزارة الصحة، من قبيل تعيين الحد الأقصى لكثافة الحضور (عدد الرواد لكل متر مربع من المساحات المكيفة المخصصة للصلاة)، وبالتنسيق مع متولي المساجد لتحديد ليالي الإحياء بشرط ألا تتجاوز عشر ليال.

قدموا تضحيات كبيرة في زمن الحرب والسلم والوباء

الحمد: «البدون» يعانون لتأمين المستلزمات الأساسية لعائلاتهم

م.أحمد الحمد

قال الناشط السياسي مرشح مجلس الأمة السابق م.أحمد الحمد إن ما عانته وتعانيه فئة غير محددي الجنسية في الكويت تجاوز كل الحدود الإنسانية والوطنية مع مماطلة بعض أجهزة الدولة في إرجاع حقوقهم وإعطائهم ما يستحقونه من تقدير ومكانة بعد أن ضحوا في سبيل الكويت تضحيات كبيرة في زمن السلم والحرب والوباء، مؤكدا أن حلول شهر رمضان المبارك هذا العام كان يجب أن يكون نهاية لمأساة هذه الفئة المظلومة الشريفة في الوقت الذي قدمت فيه الكويت ومازالت تقدم الكثير للإنسانية حول العالم دون النظر إلى هذه الفئة المستحقة داخل الكويت. وأضاف الحمد أن شهر رمضان المبارك هو شهر الرحمة والتكافل والتعاون والإنسانية، وليس شهرا يمتنع فيه الناس عن الطعام والشراب دون أن يتعلموا دروس هذا الشهر الفضيل في الإنسانية والإحساس الصادق بمعاناة الآخرين، «فكيف إذا كان من يعاني هم أهلنا وإخواننا، مبينا أن ما تعانيه هذه الفئة الآن في أزمة فيروس كورونا تضاعف عدة مرات بسبب تعطلهم عن العمل وتوقف أجور من يعمل منهم ليسد رمق عائلته».

وبين الحمد أن فئة غير محددي الجنسية الآن تعاني بشكل كبير لتأمين المستلزمات الأساسية لعائلاتهم في دولة تقدم المنح والهبات للفقراء والمحتاجين حول العالم، مناشدا كل الجمعيات الخيرية وأصحاب الأيادي البيضاء النظر بعين الإنسانية والرحمة والوطنية إلى هذه الفئة التي ما بخلت يوما على الكويت بدمها وبأبنائها وكل ما لديها.

وختم الحمد مطالبا وزارات الدولة وهيئاتها ذات الصلة بالقيام بواجباتهم الوطنية والإنسانية لإغلاق ملف «البدون» بشكل تام، والعمل الآن وحتى ذلك الوقت على تأمين مستلزماتهم الضرورية في هذه الظروف العصيبة التي يمرون بها أكثر من غيرهم بكثير.

الشاهين والدلال: إنشاء كلية تمريض تخرج ما لا يقل عن 500 ممرض وممرضة سنوياً

أسامة الشاهين

محمد الدلال

قدم النائبان أسامة الشاهين ومحمد الدلال اقتراحا برغبة جاء بالتالي:

لا يخفى على الجميع الجهود الجبارة التي تقوم بها كوادر القطاعات الصحية والطواقم الطبية في الكويت وفي العالم أجمع تجاه مواجهة جائحة فيرس «كورونا»، ويعد العاملون في قطاع التمريض أحد أعمدة صفوف المواجهة جنبا مع جنب مع اخواتهم واخوانهم الأطباء، ولذا فإنه من الواجب أن تدعم القطاعات الطبية المختلفة ومن أبرزهم الأطباء والعاملون في مهنة التمريض، والكتاب المقترح يركز على مهنة التمريض باعتبارها مهنة أساسية لا غنى عنها في العمل الطبي، فكما أنه في الأوضاع الطبيعية لا يستغنى عن المرضين والممرضات فإن الحاجة لهم في الأزمات والأوبئة اكثر ضرورة كما هو الوضع حاليا في ظل انتشار وباء فيروس كورونا، وقد أكد أهل الاختصاص أن هناك عجزا في أعداد مقدمي الرعاية الصحية وبخاصة تخصص التمريض عالميا ومحليا، حيث حذرت منظمة الصحة العالمية من حدوث عجز عالمي في أعداد العاملين في الرعاية الصحية وبخاصة في تخصص التمريض، فقد بلغت نسبة الهيئة التمريضية من العاملين في الرعاية الصحية إلى ما يقارب 48٪ فقط، وقدرت المنظمة بأن العالم سيحتاج الى 9 ملايين ممرض في عام 2030، وبناء عليه فإنه في ظل العجز العالمي في أعداد الهيئة التمريضية فإن إعداد الكوادر الوطنية ودعمهم وتشجيعهم للعمل في هذه المهنة النبيلة هو الحل لتوفير الاحتياج المحلي، خاصة أن أعداد الممرضين الكويتيين لا تزال أقل بكثير مما يطمح له، وبحسب إحصائيات وزارة الصحة فإن معظم الممرضين والممرضات يتم جلبهم من أكثر من 40 جنسية ويشكلون 96٪ من قطاع هيئة التمريض وان أي عجز في هيئة التمريض يؤدي إلى انخفاض كفاءة وجودة الرعاية الصحية، كما يزيد فرصة الأخطاء الطبية وما يترتب على ذلك من مخاطر تهدد صحة وسلامة المرضى، ولأهمية كل ما سبق وحرصا على تسليط الضوء على هذا القطاع الهام مع عدم إغفال القطاعات الطبية الأخرى المختلفة.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نص الاقتراح

1ـ إنشاء كلية تمريض على مستوى عال ولها القدرة على تخريج ما لا يقل عن 500 ممرض وممرضة سنويا من المواطنين بمميزات وكادر مشجع للانخراط بهذه الوظيفة، على ان يكون من أهم أهداف الكلية ووزارة الصحة (خلال 10 سنوات تصبح نسبة الكويتيين 50٪ من القطاع).

2ـ فتح باب الدراسة للكويتيين لدراسة التمريض دون شروط وبراتب كامل مع مكافأة تشجيعية أثناء الدراسة.

3ـ إقرار كادر مجز للتمريض الكويتي يعتمد إضافة على الراتب الأساسي مع إقرار نهاية خدمة خاصة ومجزية أسوة بالعسكريين، حيث إن المرضين والعسكريين حاليا في أزمة كورونا يعملون في خط الدفع الأول بل ان المرضين دورهم أكثر أهمية. بالإضافة إلى ربط المستوى الفني مع الوظيفة الإشرافية في الترقيات والترشح للمناصب الإشرافية.

4ـ إلزام المرضين حاملي شهادة التمريض الذين هم في الخدمة باستكمال دراستهم دبلوم أو بكالوريوس للارتقاء بالمهنة، وذلك بصرف حافز مجز أثناء الدراسة عن طريق إطلاق حملة وطنية تشجيعية.

5ـ تحديث وتطوير قوانين وتشريعات مزاولة مهنة التمريض وتنظيم عملية الترخيص وتجديدها كل سنتين مع أهمية تضمين التشريعات محفزات ومميزات للعاملين في هذا المجال وبالأخص طلبة التمريض.

6ـ المسارعة في اعتماد هيكل تنظيمي جديد كامل وشامل التبعية والصلاحية لقطاع التمريض من الوزارة وديوان الخدمة المدنية مع اعتماد كل المسميات وتحديد الحقوق والواجبات مع أهمية مراعاة الحوكمة في اختيار المناصب القيادية والإشراقية في قطاع التمريض في ظل مبادئ العدالة والشفافية.

7ـ إعطاء العاملين في مهنة التمريض ميزة التمتع بصلاحيات واستقلالية في قرارات قطاع التمريض وفق النظم والسياسات المتفق عليها عالميا للنهوض بمهنة التمريض والمنظومة الصحية، والعمل على التعامل مع قطاع التمريض على أنه كيان مستقل لما يتميز بطبيعة خاصة دون هيمنة القطاعات الأخرى باتخاذ قرارات تضر بالتمريض، وذلك دون دراية منهم بأسس ونظم التمريض وممارسته.

8ـ إنشاء آلية إلكترونية وفق ضوابط قانونية في عملية تعيينات التمريض المحلية والخارجية لتسهيل الإجراءات والحد من التدخلات الخارجية في ذلك مع ربطها بديوان الخدمة المدنية.

9ـ إنشاء نقابة للتمريض للوقوف على حقوق ومطالب الممرض الكويتي وغير الكويتي وضمان تشريعات ونظم المهنة وتطويرها.

أعضاء البرلمان العربي للطفل يبحثون إيجابيات التعليم في ظل أزمة «كورونا»

القاهرة ـ هناء السيد

بدأت فعاليات الحوارات التوعوية المباشرة (عن بُعد) لأعضاء البرلمان العربي للطفل حول الآثار المتعلقة بڤيروس كورونا، ومتطلبات الجهود المطلوبة من الطفل العربي لاستغلال الفرص المتاحة في تحويل التعامل معها إلى حالة إيجابية في ظل استمرارها عالميا.

وافتتح الحوار بمشاركة كل من عمر قاسم المعايطة النائب الثاني لرئيس البرلمان العربي للطفل عضو البرلمان الأردني للطفل، وطارق عصمت حشمة عضو البرلمان الفلسطيني للطفل، وهو جزء من مجموعة حوارات تقام (عن بُعد) حول التعامل الإيجابي مع مرحلة ڤيروس الكورونا خلال الفترة القريبة المقبلة، وذلك بمشاركة دورية لجميع أعضاء البرلمان العربي للطفل.

وفي هذه المناسبة، قال أيمن عثمان الباروت الأمين العام للبرلمان العربي للطفل: تفرض المرحلة الحالية مشاركة وتكاتف الجميع للحد من آثار أزمة كورونا، وقد عبر أعضاء البرلمان العربي للطفل عن رغبتهم الجادة في إيجاد أسس تكفل التعامل الإيجابي للطفل العربي مع الواقع الصحي الحالي، وقد أسفرت الحلقة الحوارية الأولى عن آراء ومقترحات متميزة، ونحن بصدد دعمها لتكون في خدمة الطفل بجميع أنحاء الوطن العربي. هذا ونوقش خلال الجلسة الحوارية الأولى (عن بُعد) العديد من الموضوعات المطروحة أمام الطفل العربي في ظل الأزمة الصحية العالمية الحالية، أبرزها: إيجابيات التعليم في ظل ڤيروس كورونا، ونصائح للتوعية للحد من آثاره، والقضاء الأمثل للوقت في ظل استمرار عملية الحجر الصحي، وإيجابيات وسلبيات الڤيروس في ضوء التوجيهات الصحية والإرشادية المحلية والعالمية. جدير بالذكر أن البرلمان العربي للطفل ومقره الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ـ يضم نحو 60 ممثلا من 12 دولة عربية بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي كل من: الأردن وفلسطين والعراق ومصر والسودان وجيبوتي والكويت والسعودية وتونس والجزائر والمغرب.